



أثر تقلبات أسعار الصرف في النمو الاقتصادي الهندي للمدة (١٩٨٠-٢٠١٢)

أنوار سعيد إبراهيم

رفاه عدنان نجم

مدرس مساعد

مدرس

قسم الاقتصاد/ كلية الإدارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد / كلية الإدارة والاقتصاد

جامعة الموصل

جامعة الموصل

تاريخ قبول النشر ٢٩/١٢/٢٠١٣

تاريخ استلام البحث ٢١/١١/٢٠١٣

مستخلص البحث

تقدم البحث بفرضية مفادها إن تقلبات سعر الصرف الأجنبي تؤثر بشكل كبير في إحداث تغييرات كبيرة في معدلات النمو الاقتصادي من خلال تأثيره على كل من (الصادرات، الاستيرادات، الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر)، وأعتمد البحث في منهجه في الربط بين الاتجاهين الوصفي والقياسي وأستند الأول إلى الدراسات النظرية، بينما أعتمد الجانب التطبيقي إلى طرائق الاقتصاد القياسي وأساليبه وأظهرت النتائج معنوية ايجابية قوية لكل من سعر الصرف والاستثمار المحلي والإستيرادات في اتصفت الصادرات بأثرها الايجابي الضعيف جداً، بينما كان أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات معنوية سلبية قوية وذلك للتأثير العكسي في معدلات النمو الاقتصادي عند حدوث الانتشار المفاجئ من البلد المضيف له.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، الصادرات، الإستيرادات، الاستثمار المحلي، الاستثمار الأجنبي المباشر.



المقدمة

يعد اعتماد الدول لنظام الاكتفاء الذاتي أمراً مستحيلاً وذلك لعدم إمكانيتها لإنتاج كافة متطلباتها من السلع والخدمات، مما أدى إلى ضرورة قيام المبادلات الدولية بين مختلف دول العالم، فكانت هذه المبادلات تقوم على أساس المقايضة في المجتمعات البدائية، و نظراً لصعوبة توافق المتبادلين، وعدم وجود وحدة مشتركة للتبادل، فضلاً عن عدم قابلية معظم السلع للتجزئة وعدم قابليتها للتخزين، فقد تطور الأمر وظهرت النقود بأنواعها وتطورت شيئاً فشيئاً إلى إن وصلت إلى الشكل المتعارف عليه حالياً، ونظراً لما تمتلكه من خصائص أولها كونها وسيلة للتبادل وخبزين للقيمة وسهولة حملها ونقلها، ففي العالم عملات بعدد دوله، مما أوجب وجود نسبة لمبادلة عملة الدولة الأولى بعملة الدولة الثانية، ولإجراء عمليات تسوية المعاملات والمدفوعات الدولية لا بد من وجود أداة للتسوية، وبذلك يؤثر سعر الصرف المرن تأثيراً كبيراً في أسعار السلع المتبادلة دولياً وأسعار السلع المنافسة للواردات وأسعار السلع المنتجة محلياً.

أهمية البحث:- يستمد هذا البحث أهميته من خلال المكانة التي يلعبها سعر الصرف لكونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية ومن ثم تأثيره على النمو الاقتصادي كما أن سعر الصرف يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي والدولي.

مشكلة البحث:- تتمحور مشكلة البحث في اختلاف توجهات تحليل تقلبات أسعار الصرف بينه وبين عناصر النمو الاقتصادي المتمثلة: الصادرات، الاستيرادات، الاستثمار المحلي والاستثمارات الأجنبية المباشرة في النمو الاقتصادي بين الدول المختلفة وبالتالي تباين طبيعة العلاقة في معدلات نموها.

هدف البحث:- يهدف البحث إلى توضيح أثر تقلبات سعر الصرف وعدد من المتغيرات الكلية المتمثلة بالاستثمار المحلي، الصادرات، الاستيرادات والاستثمارات الأجنبية المباشرة في النمو الاقتصادي للاقتصاد الهندي خلال مدة الدراسة.



فرضية البحث:- ينطلق البحث من فرضية مفادها أن تقلبات أسعار الصرف تؤثر بشكل كبير في إحداث تغييرات مؤثرة في كل من الصادرات والاستيرادات والاستثمار المحلي وجذب أو دفع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من ثم تسهم في معدلات النمو الاقتصادي في الهند.

منهج البحث:- يستند البحث إلى استخدام كل من المنهج الوصفي والذي يستند إلى الدراسات النظرية لتغطية الجانب النظري للدراسة المتضمن التعريف مفهوم سعر الصرف الأجنبي وظائفه أنواع سعر الصرف وأهميته و النظريات المفسرة لسعرا لصرف والعوامل المؤثرة في تقلبات سعر الصرف والنمو الاقتصادي المؤشرات الرئيسة للأداء الاقتصادي الهندي وتضمن الجانب التطبيقي من البحث تحليل العلاقة من خلال استخدام المؤشرات الكمية لتحقيق هدف البحث للتوصل إلى تشخيص أثر تقلبات سعر الصرف وعدد من المتغيرات الكلية الأخرى مثل الاستثمار المحلي والصادرات والاستيرادات والاستثمارات الأجنبية المباشرة في النمو الاقتصادي للاقتصاد الهندي خلال مدة الدراسة وقد استخدم تحليل الانحدار المتعدد لتقدير النموذج الخاص بالبحث وغطى البحث المدة (١٩٨٠-٢٠١٢) وقد جمعت البيانات اعتمادا على إصدارات البنك الدولي ٢٠١٢.



المبحث الأول

الإطار النظري لسعر الصرف الأجنبي والنمو الاقتصادي

إن أحد العناصر التي تميز التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية هو أن لكل دولة عملتها الخاصة بها والنظام النقدي والمصرفي الخاص بها، أي أن تسوية التبادلات الأولى تتم بالعملات الأجنبية في حين تسوى عمليات التجارة الداخلية بالعملة المحلية، إذ يمكن لعملة الدولة أن تتحرك بحرية في الداخل، مما يسمح بتسهيل عملية إتمام الصفقات، ولكن بالنسبة للمعاملات خارج الدولة فإن الدفع إلى دولة أخرى وبعملة مختلفة هو الذي يترتب عليه مشكلة الصرف الأجنبي، وللمصدر حقوق لدى المستورد مقومة بعملة أجنبية وللمستورد واجبات بدفع أثمان البضائع المستوردة من الخارج، من هنا تأتي أهمية التعرف على مفهوم سعر الصرف الأجنبي وأنواعه ووظائفه والنظريات المفسرة له والعوامل المؤثرة عليه.

(١-١) مفهوم سعر الصرف الأجنبي

عرف سعر الصرف بأنه سعر الوحدة من النقد الأجنبي مقدرةً بوحدات من العملة الوطنية، أو أنه سعر وحدة من العملة المحلية معبراً عنه بوحدات من العملة الأجنبية^(١)، وعند توقع المستهلك ارتفاع في أسعار السلع الأجنبية مقارنة مع أسعار السلع المحلية، سيؤدي هذا إلى انخفاض طلبه المحلي على السلع الأجنبية (الاستيرادات)، وفي الوقت ذاته سيزداد الطلب الأجنبي على السلع المحلية (إي زيادة حجم الصادرات)، مما يؤكد أن الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى تحسين وضعية الميزان التجاري وبالتالي تحسين النمو الاقتصادي^(٢).

وتلخيصاً لما سبق فإن اتجاه وميل مؤشر سعر الصرف الحقيقي نحو الارتفاع يؤدي إلى ضعف وتقلص القدرة التنافسية للسلع المصدرة من حيث الأسعار، وبالمقابل فإن انخفاض هذا المؤشر يعت عاملاً إيجابياً في تحقيق النمو الاقتصادي للبلاد

(٢-١) أنواع ووظائف سعر الصرف وأهميته

(١-٢-١) أنواع سعر الصرف

يوجد أنواع مختلفة من أسعار الصرف من أهمها: -



أولاً :- سعر الصرف الإسمي Nominal Exchange Rate

هو سعر العملة الأجنبية بقيمة تماثلها من العملة المحلية وهو السعر الذي تعلنه الحكومة سعراً رسمياً لعملتها مقابل العملات الأخرى، وعادة ما تلجأ الدولة إلى تحديد سعر صرف رسمي لعملتها لزيادة حجم صادراتها وتخفيض تكلفة شراء النقد الأجنبي أو حتى دعم المستوردات من السلع وفي إعاقة بعض المعاملات التي يقوم بها القطاع الخاص في مجال الاستيراد، إلا أن استخدامه يترافق أيضاً مع بعض العيوب منها تحميل الاقتصاد تكاليف عديدة من خلال إساءة توزيع الموارد الإنتاجية^(٣)، ويقسم إلى قسمين الأول سعر الصرف الرسمي وهو ما يخص المبادلات التجارية الرسمية، والثاني سعر الصرف الموازي وهو المتعارف عليه في الأسواق الموازية، وهذا يعني وجود أكثر من سعر صرف أسمى للعملة في البلد نفسه، ويتغير سعر الصرف الاسمي يومياً، إما بالتحسن الذي يعني ارتفاع سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية، وأما بالتدهور الذي يعني انخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية، لذا فإن سعر الصرف الإسمي ينظر إليه على أنه يقيس الأسعار النسبية بين العملاتين.

ثانياً- سعر الصرف الحقيقي Real Exchange Rate

يعرف سعر الصرف الحقيقي على أنه عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وهذا يعني أن سعر الصرف الحقيقي يعد مفهوماً حقيقياً يقيس الأسعار النسبية لسلعتين^(٤)، فإن سعر الصرف الحقيقي يعرف بما يأتي:-

سعر الصرف الاسمي * مؤشر الأسعار الأجنبية

سعر الصرف الحقيقي =

مؤشر الأسعار المحلية

ثالثاً- سعر الصرف الفعلي Effective Exchange Rate

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة دولة ما بالنسبة لعدة عملات لدول أخرى في مدة زمنية معينة، وبالتالي فإن مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف



ثنائية، وهو يدل على مدى تحسن أو تطور سعر صرف عملة ما بالنسبة لأسعار صرف مجموعة من العملات الأخرى، ويمكن قياس سعر الصرف الفعلي باستخدام مؤشر لاسبير للأرقام القياسية، أي أنه المتوسط الحسابي لسعر صرف عملة بلد ما مقابل العملات الأخرى نسبة إلى سنة معينة مرجحة بحصة كل بلد شريك تجاري له^(٥).

رابعاً - سعر الصرف الاسمي الفعلي Nominal Effective Exchange Rate

إن التغيرات في قيمة العملة المحلية مقابل عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين تعد أكثر أهمية من التغيرات التي تحدث في قيمة عملات الشركاء التجاريين الآخرين الأقل أهمية، بسبب هذه الاعتبارات تم تطوير ما أصبح يعرف بالرقم القياسي لأسعار الصرف الأسمية الفعالة: وهو عبارة عن متوسط موزون لأسعار الصرف الثنائية بين العملة المحلية وعدد من العملات الأجنبية ويستخدم هذا المتوسط لقياس قيمة العملة لفترة مختارة، وعادة ما يتم إدخال الشركاء التجاريين الرئيسيين للدول في حساب هذا المتوسط ليعكس الأهمية النسبية لكل شريك وسعي تلك الدولة إلى قياس سعر عملتها مقابل أسعار صرف عملات دول الشركاء التجاريين الرئيسيين لها^(٦).

خامساً - سعر الصرف الحقيقي الفعلي Real Effective Exchange Rate

لقد تم اشتقاقه من قبل كل من رومبيرك و ماسيجيوسكي (Romberg و Maciejewski, 1983) وذلك بطريقة مشابهة لاشتقاق مؤشر لاسبير، فقد تم إزالة أثر تغييرات الأسعار النسبية وبذلك يعد: بأنه سعر الصرف الاسمي الفعلي معدلاً بتغييرات الأسعار في البلد المعني وشركائه التجاريين، فأسعار الصرف الرسمية الفعلية لا تأخذ بنظر الاعتبار تحركات الأسعار وبالتالي فإنها لا تحتوي على معلومات عن القوة الشرائية للعملة كما أنها لا تعكس التطور في تنافسية سلع التصدير للبلد المعني^(٧).

سادساً - سعر الصرف التوازن Equilibrium Exchange Rate

وهو سعر صرف الذي يكون وفق التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني يمثل التوازن المستديم لميزان المدفوعات عندما يكون نمو الاقتصاد بمعدل طبيعي، أي أنه سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية



متوازنة، فالصدمات المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني، لذا فإنه من الضروري تحديد المستوى التوازني لسعر الصرف، ويتم استعمال عدة مناهج لتحديد سعر الصرف التوازني أشهرها مفهوم تعادل القوة الشرائية التي تقول أن سعر الصرف يتناسب مع السعر النسبي المحلي والخارجي^(٨).

(٢-٢-١) وظائف سعر الصرف

تتعدد وظائف سعر الصرف الأجنبي واستخداماته والتي يمكن إيجاز أهمها^(٩):-

أولاً- وظائف القياس:- حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية لسلعة معينة مع أسعار السوق العالمية، وهكذا يمثل سعر الصرف لهؤلاء حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية، بمعنى آخر سعي تلك الدولة إلى قياس سعر عملتها مقابل أسعار صرف عملات دول الشركاء التجاريين الرئيسيين لها^(١٠).

ثانياً- وظائف التطوير:- أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات ويمكن أن تؤدي من جهة أخرى إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو استبدالها بالاستيراد حيث تكون أسعار السلع المستوردة أقل من الأسعار المحلية، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على تغيير التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للدول.

ثالثاً- وظيفة التوزيع:- يمارس سعر الصرف وظيفة التوزيع على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل العالمي والثروات الوطنية بين دول العالم.



(٣-٢-١) أهمية سعر الصرف

يعد سعر الصرف مهماً لأنه يؤثر في الأسعار النسبية للسلع المحلية مقارنة بالسلع الأجنبية. حيث يتحدد السعر باليورو لسلعة صنعت في الولايات المتحدة الأمريكية بواسطة عاملين اثنين: الأول سعر هذه السلعة بالدولار و الثاني سعر صرف اليورو- دولار^(١١).

وبذلك يمكن إن نستنتج أنه عند تحسن عملة اقتصاد ما (يعني أن قيمتها النسبية ترتفع مقارنة بالعملات الأخرى) فإن السلع المحلية لهذا الاقتصاد التي تباع إلى الأجانب ستصبح أكثر غلاءً والسلع الأجنبية المستوردة ستصبح أقل سعراً، وبالعكس عندما تندهور عملة اقتصاد ما فإن سعر صادراته سينخفض في حين أن سعر وارداته سيرتفع تبعاً.

(٣-١): النظريات المفسرة لسعر الصرف

نظراً للأهمية البالغة لسعر الصرف منذ القدم، فيعد لذلك العنصر المحوري في الاقتصاديات المالية الدولية، وحاولت العديد من النظريات إيجاد تفسير لكيفية تحديد وتكوين سعر الصرف بالاستناد إلى المتغيرات الاقتصادية كالتضخم وسعر الفائدة، ولعل من أهم تلك النظريات: نظرية تعادل القوة الشرائية، النظرية الكمية، نظرية تعادل أسعار الفائدة ونظرية الأرصدة أو كما يطلق عليها نظرية ميزان المدفوعات و التي تعكس مختلف التبادلات التي تحدث بين الدول وفيما يأتي سيتم إيضاح عدد منها:

١- **نظرية تعادل القوة الشرائية:** ظهرت نظرية تعادل القوة الشرائية إلى حيز الوجود خلال الحرب العالمية الأولى والفترة التي تلتها، خاصة بعد ما أثير التساؤل عن كيفية إعادة تحديد سعر التعادل بين عملات الدول التي هجرت قاعدة الذهب خلال فترة الحرب، الأمر الذي أدى لحدوث اضطرابات شديدة في أسعار الصرف^(١٢)، ويعود أصل هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي **جوستاف كاسل**، ١٩٢٢، ضمن كتابه بعنوان (النقود وأسعار الصرف الأجنبي) وأوضح فيه بأن القيمة الخارجية لسعر صرف عملة دولة ما يتحدد وفق قوتها الشرائية في السوق المحلية بالنسبة لقوتها الشرائية في الأسواق الخارجية، أي أن العلاقة السائدة هي علاقة الأسعار السائدة في الدولة المحلية



بالنسبة للأسعار السائدة في الدول الأخرى التي تنتشر معها في التبادل التجاري^(١٣)، وعليه فإن التغيرات التي تحدث في مستوى أسعار الصرف تعكس التباين في الأسعار النسبية لكلا الدولتين.

أما سعر التوازن الذي يستقر عنده سعر الصرف في زمن معين هو السعر الذي تتساوى عنده القوة الشرائية للعملتين، أما الصياغة الجبرية لنظرية تعادل القوة الشرائية^(١٤)، فهي كما في المعادلة التالية:

$$\frac{IPd}{IPf} = \frac{C_{t1}}{C_{t0}}$$

IpD: الرقم القياسي للأسعار في الدولة المحلية، **Ipf**: الرقم القياسي للأسعار في الدولة الأجنبية.

C_{t1} : سعر الصرف الأجنبي الجديد في الفترة اللاحقة، C_{t0} : سعر الصرف الأجنبي القديم في الفترة الحالية.

واستناداً لما سبق فإن تلك النظرية توضح وجود علاقة سلوكية بين تطورات أسعار الصرف وإن القدرة الشرائية في بلدين تتناسب مع سعر الصرف التوازني وإن سعر العملة في سوق الصرف الأجنبي تتحدد على أساس قوتها الشرائية داخل بلدها الأصيل وأي تغير سواء ارتفاع أو انخفاض لأسعار السلع في أي بلد يصاحبه تغير في المدى الطويل في أسعار الصرف^(١٥).

٢- **نظرية تكافؤ معدلات الفائدة**: بدأ كينز، ١٩٢٣ باستكشاف العلاقة الموجودة بين سعرا لصرف وسعرا لفائدة، حيث قدم نظرية تكافؤ أسعار الفائدة^(١٦)، وتسعى نظرية تعادل أسعار الفائدة للكشف عن الترابط الموجود بين السوق النقدي الوطني وسوق الصرف، من خلال المبدأ المتمثل في أن تغير معدلات الفائدة في بلدين لا بد وأن يؤثر في نسبة تغير سعر الصرف، فأى اختلاف بين معدلات الفائدة بين بلدين ينتج عنه إما تحسن أو تدهور للعملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية^(١٧)، ولتفسير النظرية لابد من تعريف كلا من سعري الصرف المحددين لهذه النظرية:-



١- **سعر الصرف العاجل Spot exchange rate**: وهو السعر الذي يتعلق بالتسليم المباشر حسب السعر المتفق عليه وعادات السوق وكفاءة الاتصالات ويمكن أن يحدث تأخير زمني لمدة يومين بين سعر الشراء وسعر البيع.

٢- **سعر الصرف الآجل Forward exchange rate**: ويقصد بهذا السعر تبادل عملة دولة معينة بعملة دولة أخرى، حيث يتم التسليم في وقت لاحق حسب السعر المتفق عليه، ويتراوح وقت التسليم (٢٠-٩٠) يوماً أو أكثر ويحدد سعراً لصرف الآجل^(١٨) وفقاً للصيغة الرياضية التالية:-

$$sf_1 = \frac{c_c(r_2 - r_1)}{1 + r_1} + c_c$$

إذ إن C_c سعر الصرف العاجل، sf_1 سعر الصرف الآجل، r_1 سعر الفائدة في البلد المحلي، r_2 سعر الفائدة في البلد الأجنبي، وتتمحور نظرية تعادل أسعار الفائدة في الترابط الموجود بين السوق النقدي الوطني وأسواق الصرف من خلال المبدأ المتمثل في أن تغير معدلات الفائدة في بلدين، لا بد أن تؤثر في تغير سعر الصرف الآجل، فإذا ما قرر مستثمر إيداع أصل نقدي مقداره (M) في السوق النقدي المحلي وفق معدل الفائدة السائدة (Id)، فإن ما سيحصل عليه بعد فترة من الزمن لتكن سنة واحدة مثلاً، يمثل الأصل والفائدة وتقدر قيمته (Sd) وفق المعادلة التالية^(١٩):

$$S_d = M + M. (I_d)$$

واستناداً لنظرية تعادل أسعار الفائدة فإن الفارق بين معدلات الفائدة لا بد وأن ينعكس على سعر الصرف الآجل حتى يتم التعادل بينهما.

٣- **نظرية تحديد سعر الصرف القائمة على أساس التجارة أو المرونة:**

تعد إحدى النظريات المهمة في تحديد سعر الصرف، وهي مبنية على تدفق السلع والخدمات ووفقاً لهذه النظرية فإن سعر الصرف التوازني هو الذي يحقق المساواة في قيم كل من الصادرات والواردات للدولة، فإذا كانت الدولة تعاني عجزاً في ميزانها التجاري، أي أن قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات فإن سعر الصرف الأجنبي الحقيقي سيرتفع، بمعنى أن انخفاض قيمة العملة المحلية سيؤدي إلى ازدياد حجم وقيمة صادرات الدولة بسبب انخفاض سعر



صرف عملتها بالنسبة للدول الأخرى، وهذا الانخفاض سيجعل قيمة الواردات مرتفعة الثمن بالنسبة للمواطنين المحليين ونتيجة لذلك تزيد صادرات الدولة وتنخفض وارداتها وهنا يتحقق التوازن، وسرعة التعديل في الميزان التجاري تتوقف على مقدار مرونة طلب الصادرات ومرونة طلب الواردات بالنسبة لتغير سعر الصرف، فإذا كانت الدولة قريبة من التوظيف الكامل ففي مثل هذه الحالة فإن تخفيض عملتها سيكون مطلوباً وذلك لإنتاج سلع التصدير وإنتاج السلع البديلة لسلع الواردات أكثر منه في حالة وجود بطالة أو موارد معطلة^(٢٠).

٤- نظرية التنبؤات حول أسعار الصرف: تعطي هذه النظرية أهمية كبيرة إلى دور التنبؤات في تحديد أسعار الصرف ويتمثل جوهر هذه النظرية في أن تقلبات الصرف وخاصة اتجاهاتها المستقبلية تتوقف على التنبؤات والتوقعات المتعلقة بالعرض والطلب ومعدلات الفائدة في المستقبل و تعتمد النظرية من حيث التطبيق على مقارنة تغيرات انحراف معدلات الفائدة اليومية وتغيرات انحراف أسعار الصرف اليومية خاصة للمعاملات اليومية بين دولتين^(٢١).

(٤-١) العوامل المؤثرة في تقلبات سعر الصرف الأجنبي

يتأثر سعر الصرف الأجنبي بعوامل عدة من بينها ما يأتي:-

١- كمية النقود: إن زيادة عرض النقد يترتب عليه انخفاض لسعر الفائدة المحلية مما يؤدي لهجرة رؤوس الأموال المحلية للخارج من أجل الاستفادة من الفرق بين سعر الفائدة المحلي والعالمي، مما يؤدي إلى لزيادة الطلب المحلي على العملات الأجنبية وبالتالي انخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية^(٢٢).

٢- اختلال ميزان المدفوعات: أن الاختلال أو عدم توازن ميزان المدفوعات يعد من العوامل المؤثرة في أسعار الصرف لكونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة بلد ما بالعالم الخارجي ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لبلد معين فإن ذلك يؤدي إلى زيادة طلبه على العملات لسد ذلك العجز وبالمقابل انخفاض طلب الأجانب على عملته المحلية يعني تدهور سعر الصرف لعملة ذلك البلد، والعكس في حالة حصول فائض في ميزان المدفوعات^(٢٣).

٣- الموازنة العامة للدولة: لها دور كبير في التأثير على أسعار الصرف فإذا انتهجت الدولة سياسة انكماشية من خلال تقليص حجم الإنفاق الحكومي

سيؤدي بدوره إلى الحد من حجم الطلب وانخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي وانخفاض معدلات التضخم فإن الأمر هذا سيؤدي حتماً إلى رفع سعر الصرف للعملة المحلية^(٢٤).

٤- **خبرة المتعاملين وأوضاعهم:** إن أسعار صرف العملات الأجنبية تتأثر بالكميات المطلوبة والمعروضة من هذه العملات، وتعكس خبرة المتعاملين في سوق الصرف الأجنبي اتجاه حركة الأسعار، كما أن القدرة التفاوضية للمتعاملين والأساليب المستخدمة من قبلهم لتنفيذ عملياتهم تؤثر على اتجاه أسعار الصرف^(٢٥).

٥- **التنوع في العمليات التبادلية:** كلما زادت الكميات المطلوبة من عملة معينة كلما ارتفعت قيمتها، وكلما كانت حاجة المتعاملين من عملة معينة أكبر فإن قيمتها تميل إلى الارتفاع حتى لو كانت الكميات المعروضة تساوي الكميات المطلوبة، ويعتمد ذلك على الأسلوب التفاوضي من الجهة العارضة للأسعار، فضلاً عن أن ارتفاع المردود الذي يجنيه المستثمرون في السوق النقدي من عملة معينة يؤدي إلى ارتفاع قيمتها نتيجة زيادة الطلب عليها، كما أن ارتفاع أسعار الأسهم يؤدي إلى زيادة الإرباح الرأسمالية لهذه الأسهم وبالتالي زيادة الطلب على العملات بشراء هذه الأسهم ويؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة^(٢٦).

(٥-١): النمو الاقتصادي والمؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي في الهند

(٥-١-١) مفهوم النمو الاقتصادي

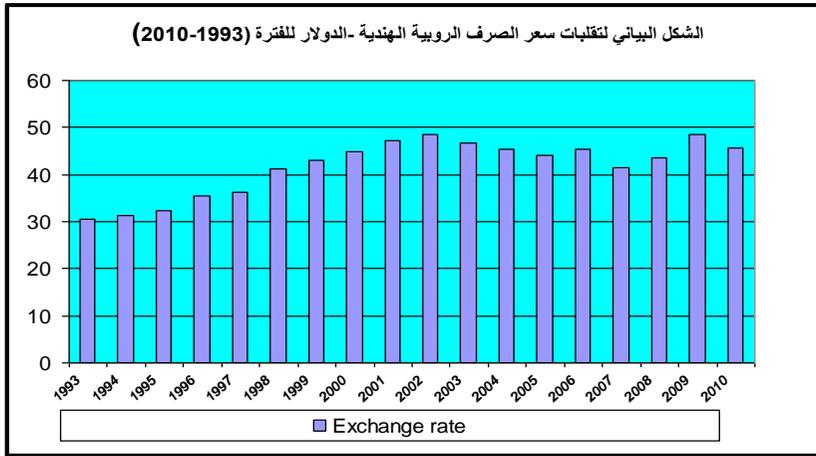
يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام العناصر الإنتاجية الأساسية والمتمثلة بالأرض والعمل ورأس المال والتنظيم، كما يعرف كذلك بأنه تغيير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة ممتدة من الزمن، أي أنه زيادة دخل دولة معينة لفترة طويلة من الزمن وذلك للتمييز بين النمو والتوسع الاقتصادي الذي يتم لفترة قصيرة نسبياً، ويتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي وتقارن النسبة في سنة معينة بسابقتها، ولكن هدف أي اقتصاد هو الوصول إلى النمو الاقتصادي المستدام القائم على استدامة الموارد والدخل بخلق صناعات تولد قيمة مضافة مستدامة مع المحافظة على البيئة وحقوق الأجيال القادمة^(٢٧).



(٥-١-٢) المؤشرات الرئيسية للبحث

يحتل الاقتصاد الهندي الترتيب الثاني عشر من حيث تبادل العملة، والترتيب الرابع من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي الذي يقاس بناءً على المساواة في القوة الشرائية، ورزحت الهند تحت سياسات اشتراكية من العقد الخامس إلى العقد الثامن من القرن العشرين، حيث عانى اقتصادها من قيود قانونية ولوائح تنظيمية وسياسة حماية التجارة والملكية العامة، مما أدى إلى انتشار ظاهرة الفساد وبطء النمو الاقتصادي آنذاك، وقد أدت إصلاحات العقد الثامن إلى خفض كبير في اللوائح التنظيمية ورفع معدلات النمو والانفتاح على التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي^(٢٨)، ويمكن التعرف على أهم المؤشرات الرئيسة للنمو الاقتصادي فيها والتي تم اتخاذها كمتغيرات معتمدة للبحث وهي:

١- **سعر الصرف Exchange Rate**: هو ثمن عملة ما مقومة في شكل عملة أخرى ومعرضاً للتقلبات بسبب اختلاف نظام الصرف المتبع، وتخفيضه من قبل الدولة يؤدي إلى تشجيع الصادرات والحد من الواردات والشكل البياني التالي يوضح وجود تقلبات سعر الصرف الروبية الهندية خلال الفترة (١٩٩٣-٢٠١٠)^(٢٩).



المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على (www. Adb.org/statistic) وباستخدام برنامج Excel.

٢- **الاستثمار المحلي Domestic investment**: هو كل إنفاق يستهدف تكوين أصول ثابتة أو زيادة والشركات الوطنية داخل السوق المحلي في البلد، اعتمدت الهند منذ الخمسينات القرن الماضي على إقامة الاستثمارات

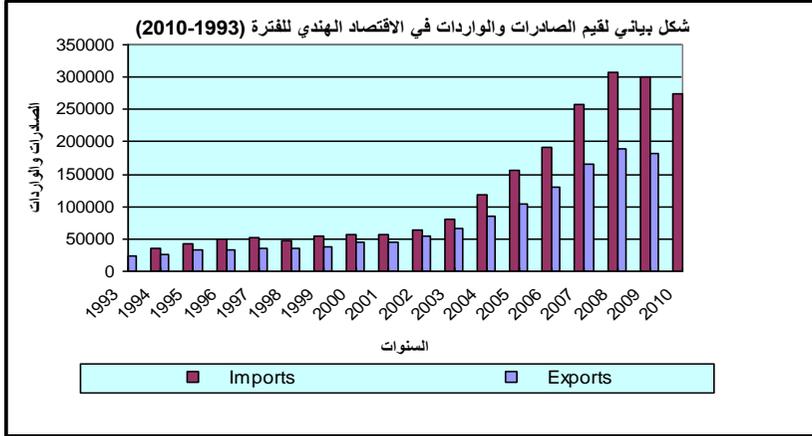


التي تساهم بصورة مباشرة في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي مثل المشاريع الزراعية والصناعية والخدمية، فأنشأت العديد من المشاريع الاستثمارية الضخمة فضلاً عن اعتناءها بإنشاء البنية التحتية الرصينة التي تؤثر بصورة غير مباشرة في تعزيز القدرة الإنتاجية مثل الطرق والجسور والهياكل الارتكازية والاتصالات الحديثة والانترنت وغير ذلك وتنامت الاستثمارات المحلية بشكل متواضع إمام الاستثمارات الأجنبية لتصل إلى (656 مليار دولار عام ٢٠١٢)^(٣٠).

٣- **الاستيرادات Import:** هي إجمالي السلع والخدمات المستوردة، التي تم نقل ملكيتها لتغطية الاحتياجات المحلية للاستهلاك النهائي والوسيط والتصدير وإعادة التصدير، وإن القيام بالاستيراد هو بمثابة طلب للعملة الأجنبية وعرض للعملة المحلية وبالتالي ستزيد قيمة العملة الأجنبية مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة وتشتمل الواردات الرئيسية على النفط الخام والآلات والمعدات والأحجار الكريمة والذهب والنحاس والأسمدة والكيماويات الضرورية لإدامة البنية التحتية الضخمة^(٣١).



٤- **الصادرات Export**: وهي تمثل إجمالي السلع والخدمات المباعة من المنتجين المقيمين إلى غير المقيمين، على أساس الأسعار السائدة في السوق الخارجية، فعند تصدير أية سلعة محلية فإن المستورد يطلب العملة



المحلية ويعرض عملته الأجنبية وبالتالي فإن قيمة العملة المحلية سوف ترتفع مؤدية إلى تحسناً ملحوظاً في النمو الاقتصادي، وتتصدر قائمة الصادرات الرئيسية في الهند على منتجات النفط، المنسوجات، الأحجار الكريمة والمجوهرات، البرمجيات، السلع الهندسية، الكيماويات، والمصنوعات الجلدية، وبذلك نجد إن جذور المشكلة في الاقتصاد الهندي تكمن في تراجع تنافسية قطاع التصدير (٣٢) والشكل البياني الآتي يظهر تزايد قيمة الواردات الهندية بشكل كبير جداً خلال السنوات القليلة الماضية والنمو البطيء لقيم الصادرات للهند للفترة (١٩٩٣-٢٠١٠) (٣٣).

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على (www. adb.org/statistic) وباستخدام برنامج Excel.

٥- **تدفقات الاستثمار الأجنبي FDI**: إنه الاستثمار المقام لتحقيق منفعة طويلة الأجل في المنشآت العاملة في خارج دولة المستثمرة المصدرة له (الدولة الأم)، وينظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه توظيفات لأموال أجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة أقيمت في الهند، وهذا الاستثمار يعكس علاقة طويلة الأجل لمنفعة مستثمر من دولة أخرى يكون له الحق في إدارة موجوداته والرقابة عليها من بلده الأجنبي أو من الدولة المضيفة، سواء أكان هذا المستثمر شركة أم فرداً أم مؤسسة، وللهند



تاريخ طويل في استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتزايدت تلك التدفقات لتصل أقصى قيمة لها (11.13 ترليون دولار عام ٢٠٠٨) ومن ثم أخذ بالتراجع بسبب الأزمة العالمية ليصل إلى (7.905 ترليون دولار عام ٢٠١٢)^(٣٤). وأخيراً نستخلص مما سبق أن الهند حققت معدلات نمو اقتصادي تجاوزت ٨.٥% من GDP للسنوات الأخيرة الماضية، مع وجود تدفقات رؤوس الأموال الضخمة بكل مميزاته وسلبياته و فجوة التجارة الخارجية لصالح الدول الأخرى، وهذا لم يتحقق إلا باستخدام سياسات نقدية وأسعار صرف متوازنة وموارد بشرية مؤهلة استطاعت تحفيز النمو الاقتصادي في البلاد.

المبحث الثاني

التقدير القياسي لأثر تقلبات أسعار الصرف في نمو الاقتصاد الهندي

(١-٢) وضع الاقتصاد الهندي

تعد الهند من أهم الاقتصادات الواعدة في العالم، وتتزايد التوقعات بأن يلعب الاقتصاد الهندي دوراً رائداً على المستوى الدولي، وتشكل تكنولوجيا المعلومات واجهة الاقتصاد الهندي الحديث، وتعد أسرع القطاعات نمواً، وعملت الهند على حماية قطاع الصناعة بانتهاجها سياسة إحلال الواردات وتمكنت من تحقيق طفرات إنتاجية عالية وإن كانت ذات جودة منخفضة وقدرة تنافسية محدودة في الأسواق الخارجية، وبرزت بعض الصناعات التقنية العالية أهمها صناعة البرمجيات التي قدرت قيمة صادراتها للأعوام (٢٠٠٨-٢٠١٠) مما يقرب من (١٨٩,١٨٢,١٧٣ مليار دولار على التوالي)^(٣٥).

في حين لم تتجاوز في أوائل التسعينات (١٠٠) مليون دولار، كما شهد قطاع الخدمات توسع كبير في أواخر التسعينات ويعتبر هذا القطاع من أكثر القطاعات الاقتصادية الواعدة في الهند وتشكل نسبة مساهمته (٥٤%)، وقطاع الصناعة (٢٨%) والزراعة (١٨%) على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي ويقدر متوسط دخل الفرد ٩٧٧ دولار سنوياً، مما يجعل الهند في التسلسل ١٢٨ بالنسبة لدخل الأفراد ووصل معدل النمو الاقتصادي إلى أكثر من ٧.٥% مما يرجح مضاعفة الدخل في ظرف عقد واحد، إما نسبة البطالة فهي ٧.٢% في عام ٢٠٠٧، فضلاً عن كونها أكثر الدول تراجعاً في أسعار الصرف، إذ



كان معدل صرف الروبية الهندية الدولار الأمريكي قد وصل سعر الصرف في بداية عام ٢٠١١ إلى (٤٥.٥ روبية للدولار) وأخذت بالتراجع على نحو واضح إلى أدنى مستوياتها في منتصف ٢٠١٢، حيث بلغ (٥٣.٤٥ روبية للدولار) واستمرت بالتراجع لتصل إلى (٦٢.٥ روبية للدولار) في أيار ٢٠١٣، مما يدل بوجود تراجع بنسبة ٢٤% تقريباً^(٣٦).

(٢-٢) توصيف النموذج المستخدم

لقد امتازت النظريات التي فسرت علم الاقتصاد والتي حاولت إن توضح الظواهر الاقتصادية بمفاهيم تقليدية والتنبؤ بطبيعة العلاقة الرابطة بين متغيرات اقتصادية معينة اتسمت بطابع المعرفة الوصفية فضلاً عن كونها استنتاجات تعتمد على فرضيات معينة غير معروف مسبقاً مدى انطباقها على الواقع من عدمه، ومن هنا نشأت الحاجة إلى التأكد من صحة تلك الفرضيات على نحو يجعلها قابلة للتقدير وذلك من خلال الاستعانة بأساليب الاقتصاد القياسي الذي يعد الأداة الرئيسية التي تعطي النظرية الاقتصادية المظهر التطبيقي الذي يفيد في تقييم مكوناتها واختبار طياتها والتأكد من صحتها عن طريق التوصل إلى تقديرات معينة ثم اختبار قوتها التفسيرية على النحو الذي يقربها من الواقع لتكون أكثر منطقية وقبولاً في توضيح سلوك الوحدات الاقتصادية قيد الدراسة، فضلاً عن إمكانية استخدامها في التنبؤ بالظواهر الاقتصادية اللازمة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية على نحو سليم (٣٧)، ولتحديد المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج والتوقعات المسبقة حول إشارة وقيم معاملات تلك المتغيرات التي تعد بمثابة معايير نظرية يعتمد عليها عند تقييم نتائج تقدير النموذج اعتماداً على النظرية الاقتصادية لغرض تقدير (اثر تقلبات أسعار الصرف على النمو الاقتصادي الهندي) وهي ما يلي:



أولاً: المتغير المعتمد

تم اتخاذ المتغير المعتمد (الناتج المحلي الإجمالي GDP) بالأسعار الثابتة لسنة الأساس ٢٠٠٥ والذي يعرف بأنه مجموع السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد ما مقسوماً على المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة.

ثانياً: المتغيرات المستقلة

لقد تم اعتماد العلاقة بين متغيرات البحث على المؤشرات الاقتصادية الآتية:

- ١- سعر الصرف Exch
- ٢- الاستثمار المحلي Inves
- ٣- الصادرات Exp
- ٤- الواردات Imp
- ٥- الاستثمارات الأجنبية المباشرة FDI

ثالثاً: مدة الدراسة

تضمنت الدراسة سلسلة زمنية أمدها ثلاثة وثلاثون سنة للمدة (١٩٨٠-٢٠١٢)، وتم جمع البيانات للمتغيرات الداخلة في الأنموذج بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للهند وبالدولار الأمريكي لسنة الأساس ٢٠٠٥.

(٣-٢) تقدير النموذج المستخدم

بعد أن تم توصيف المتغيرات الاقتصادية التي اعتمدها هذا البحث تأتي مرحلة تقدير معلمات المتغيرات المستقلة للنموذج المتمثلة ب(Exch, Inves, Imp, FDI, Exp) والنمو الاقتصادي ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي GDP والتي جمعت من البنك الدولي للمدة (١٩٨٠-٢٠١٢) وتم إدخال هذه البيانات إلى برنامج (Minitab) وإجراء الانحدار المتعدد (Regression) للبيانات المعتمدة وفق الصيغ الخطية واللوغارتمية وشبه اللوغارتمية من الجانبين ولأغراض التقدير والتحليل تم استخدام عدة نماذج قياسية ولمختلف حالات الانحدار الخطي واللوغارتمية، ومن ثم مرحلة وصف النموذج القياسي وإعداد



الشكل الرياضي للنموذج (٣٨) أي التعبير عن المتغيرات المذكورة أنفا بصيغة رياضية وبالشكل الآتي:

$$y = f(X_1, X_2, X_3, X_4, X_5)$$

وبذلك يمكن صياغة العلاقة الموضحة أنفا بصيغة نموذج قياسي يأخذ الشكل الآتي:

$$y_i = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5 + U_i$$

اذ ان

$$Y_i = \text{المتغير المعتمد .}$$

$$\beta_0 = \text{معلمة التقاطع (الحد الثابت) عندما تكون قيم المتغيرات المستقلة صفرًا.}$$

$$\beta_1 \dots \beta_k = \text{معلمات الانحدار التي تشير قيمتها إلى مقدار الأثر الناتج عن المتغير المعتمد عندما تتغير قيمة المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة.}$$

(٤-٢) تحليل ومناقشة النتائج الإحصائية

من اجل تقدير اثر المتغيرات المستقلة (سعر الصرف، الصادرات، الواردات، الاستثمار المحلي والاستثمارات الأجنبية المباشرة) في النمو الاقتصادي وللبينات المشار إليها في الجدول الملحق (١)، إذ تم اختبار عدة صيغ وكانت الصيغة اللوغارتمية المزدوجة قد أعطت أفضل النتائج من بين الصيغ الخطية والشبه اللوغارتمية وكما يلي:-

$$\ln \text{GDP} = 15.7 + 0.34 \text{ in Exch} + 0.24 \text{ in Inves} + 0.16 \text{ in Imp} + 0.01 \text{ in Exp} - 0.013 \text{ in FID}$$

(t)value	(10.42)	(6.44)	(1.99)	(0.13)	(-1.88)
R ² =99.9%	R ² =99.8%	DW=1.55	F=3609		



أولاً: الاختبارات القياسية

لقد أشارت قيمة (R^2) إلى ارتفاع القوة التفسيرية للنموذج المقدر، أي أن (99.9%) من التغيرات الحاصلة في معدلات النمو الاقتصادي تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج وان (0.1%) من تغيرات النمو تفسر لمتغيرات غير داخلة في النموذج، وعند اختبار مدى قابلية المتغيرات المستقلة في تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد تبين أن قيمة (t) المحسوبة للمتغيرات المقدر أكبر من قيمة نظيراتها الجدولية عند مستوى معنوية (1%) مما يدل على وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد وأن المعلمات المقدر ذات معنوية إحصائية وقيمتها تختلف عن الصفر وتساوي القيمة المقدر. وأتضح أن قيمة (F) المقدر ($F=3609$) أكبر من نظيرتها الجدولية عند مستوى معنوية (1%) مما يدل على معنوية العلاقة بين المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة، بينما بلغت قيمة (D.W) المقدر ($D.W=1.55$)، إذ أوضح الاختبار عدم وجود الارتباط الذاتي متغيرات النموذج العشوائية وتقع في المنطقة الحرجة بين (dL, du).

أولاً: الاختبارات الإحصائية

لقد تم إجراء تحليل وفق الاختبار (t) وقيمة الاحتمالية (p) وفق الجدول (١) الموضحة فيه وقيم المعاملات المرونات (٣٧) ومعنوياتها الإحصائية بين المتغيرات وهي كالتالي:

١- وجدت مرونة ($X1$) المتمثل بسعر الصرف تجاه النمو الاقتصادي ذات اثر معنوي ايجابي بالاستناد إلى قيم (t) المحسوبة وعند مستوى ثقة ($a \leq 0.01$) التي بلغت (10.42) وهذا يشير إلى إن تقلبات أسعار الصرف بمقدار (1%) سيؤثر إيجاباً بدرجة مرونة مقدارها (0.34) في النمو الاقتصادي، أي أن اعتماد الدولة لسعر صرف مرن فأنها غير ملتزمة بالتدخل لرفع سعر الصرف وبالتالي سيؤدي عدم توفر العملة الأجنبية إلى مزيد من الانخفاض في سعر العملة المحلية وبالتالي تحفيز معدلات النمو الاقتصادي.

٢- أما مرونة ($X2$) المتمثل بإجمالي الاستثمارات المحلية الذي يعكس حالة الاقتصاد سواء من الانتعاش أو الركود الاقتصادي وثقة المستثمرين فضلاً عن حالة تركيبة السوق ومدى توفر السيولة ودخول الشركات أو خروجها وزيادة



رأس المال التشغيلي أو تخفيضه فقد جاءت قيمتها (0.241)، مؤكداً وجود علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية قوية وإيجابية بين الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي وفق قيم (t) المحسوبة وعند مستوى ثقة ($0.01 \leq a$) التي بلغت (**6.44) ويعني كلما زاد إجمالي الاستثمارات بنسبة (1%) أدى إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي مانسبته (0.24%)، ونجد أن القطاع الزراعي يمثل (28% من GDP) ، وبلغت حصة القطاع الخدمي والصناعي (54% و18% على التوالي).

٣ - بينما تظهر مرونة (X_3) المتمثل بالاستيرادات وبلغت قيمتها (0.16) وحدة بإشارة موجبة وجود، إذ توضح وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة قوية بالاستناد إلى قيم (t) المحسوبة وعند مستوى ثقة ($0.01 \leq a$) و التي بلغت قيمتها (**1.99) ، وذلك لما يلاحظ من مكونات الميزان السلعي الهندي الذي يتمثل باستيرادها الضخمة من النفط الخام والمعادن الثمينة فضلاً عن المواد الوسيطة الداخلة في الإنتاج فضلاً عن الطلب المحلي الضخم.

٤- أما مرونة الصادرات (X_4) فقد بلغت (0.011) وحدة وإشارة موجبة، مما يظهر وجود علاقة إحصائية ضعيفة جداً بالاستناد إلى قيم (t) المحسوبة وعند مستوى ثقة ($0.001 \leq a$) التي كانت (0.13)، مما يشير إلى ضعف التأثير المعنوي في معدلات النمو الاقتصادي.

٥ - فيما بلغت قيمة المرونة (X_5) المتمثل بعنصر الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ بلغت قيمتها (-0.013) وحدة بإشارة سالبة، ومما يدل على وجود علاقة عكسية بمعنوية قوية، وفق قيم (t) المحسوبة وعند مستوى ثقة ($0.05 \leq a$) التي بلغت (-1.88)، إي زيادة FDI بما نسبته (1%) يؤدي إلى تخفيض الناتج المحلي الإجمالي بما نسبته (1.88%)، وبذلك له تأثير سلبي على الاستثمار المحلي في المدى البعيد نتيجة لتذبذبه وتسارع انسحابه من البلد عند حدوث أية أزمة، واستحواذها على الموارد الاقتصادية المتاحة ومزاحمة الاستثمار المحلي والاستحواذ على المؤهلات العلمية ذات الأجور المنخفضة والإمكانيات التقنية العالية فضلاً عن تأثيراتها السلبية على معدلات النمو في المدى القصير نتيجة لارتفاع تكاليف جذبها.

جدول (1) نتائج البحث للمتغيرات الداخلة في الأنموذج



Variables	Coeff	T	P	Dw	F	R ²	$\overline{R^2}$
lnExch X1	0.34	10.42*	0.00	1.55	3609	99.9%	99.8%
LnInves X2	0.24	6.44*	0.00				
LnImp X3	0.16	1.99*	0.07				
LnExp X4	0.01	0.13	0.89				
LnFDI X5	-0.013	-1.88*	0.07				

(1) *: قيم (t) ذات معنوية إحصائية عند درجة ثقة $a \leq 0.05$

(2) المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد على نتائج البرنامج الإحصائي (Minitab)

(٢-٦) الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات

- ١- أن تقلبات سعر الصرف قد يؤثر ايجابياً في النمو الاقتصادي في الأجل المتوسط من خلال عدم التزامها في التدخل لرفع سعر الصرف وبالتالي سيؤدي عدم توفر العملة الأجنبية إلى تقلبات في سعر العملة المحلية وبالتالي تحفيز معدلات النمو الاقتصادي.
- ٢- يعد تأثير الاستثمار المحلي في النمو الاقتصادي من مصادر النمو الرئيسية، وذلك للدور الفاعل والحيوي الذي يلعبه الاستثمار الحكومي كأداة من أدوات السياسة المالية في يد الدولة للتدخل في الاقتصاد وإعادة التوازن وتحقيق النمو للبلد.
- ٣- أن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الضخمة أدت إلى مزاحمة الاستثمار المحلي الهندي واستحوذت على الموارد الاقتصادية المتاحة في البلد واستقطبت المؤهلات العلمية والإمكانيات التقنية العالية، فضلاً عن الأيدي العاملة ذات الأجور المنخفضة.

ثانياً: المقترحات

- ١- لابد من اعتماد سياسات أسعار الصرف التي تدعو إلى تحقيق الاستقرار النسبي والتي تعد أكثر ملائمة للاقتصاد الهندي والتي لا يتحمل المجتمع فيها تقلبات سعر صرف كبيرة والتي تزيد من تكاليف الإنتاج، ولا سيما إذا كان الأخير يعتمد على مدخلات مستوردة.



- ٢- ضرورة وضع سياسات اقتصادية كفوءة في توجيه الاستثمار المحلي وتقليص الاستثمارات الأجنبية بما يخدم عمليات النمو الاقتصادي وعدم الاكتفاء في توجيه لإشباع السوق المحلية من السلع الاستهلاكية التي لا يكون لها أثار فعالة في عملية النمو الاقتصادي.
- ٣- اعتماد الهند في ظل النمو الاقتصادي الجيد لسعر صرف مرن سيجعلها غير ملتزمة للتدخل لرفعه وبالتالي سينعكس ايجابياً على تحفيز الصادرات وتقليل الاستيرادات وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي المرغوب.



ملحق البيانات المستخدمة للهند للمدة (١٩٨٠-٢٠١٢) - جدول (٢)

Year	GDP	Exchange	Investmen	Import	Export	FDI ind
1980	2.04E+1	7.862945	3.42E+10	1.72E+1	1.14E+1	2.57E+10
1981	2.16E+1	8.658523	4.3E+10	1.66E+1	1.15E+1	3.047E+1
1982	2.24E+1	9.455132	4.5E+10	1.63E+1	1.2E+10	2.383E+1
1983	2.4E+11	10.0989	4.44E+10	1.71E+1	1.27E+1	1.84E+09
1984	2.49E+1	11.36258	4.65E+10	1.64E+1	1.33E+1	6.704E+0
1985	2.62E+1	12.36875	5.55E+10	1.78E+1	1.22E+1	3.55E+10
1986	2.75E+1	12.61083	5.94E+10	1.75E+1	1.29E+1	3.855E+1
1987	2.86E+1	12.9615	6.42E+10	1.95E+1	1.56E+1	6.449E+1
1988	3.13E+1	13.91708	7.2E+10	2.21E+1	1.79E+1	2.859E+1
1989	3.32E+11	16.2255	7.2E+10	2.41E+10	2.08E+10	8.383E+10
1990	3.5E+11	17.5035	8.14E+10	2.71E+10	2.26E+10	7.661E+10
1991	3.54E+11	22.74243	6.18E+10	2.29E+10	2.29E+10	2.858E+10
1992	3.73E+11	25.91808	7.11E+10	2.76E+10	2.55E+10	1.062E+11
1993	3.91E+11	30.49329	6.05E+10	2.74E+10	2.75E+10	2.286E+11
1994	4.17E+11	31.37374	7.72E+10	3.33E+10	3.24E+10	3.68E+11
1995	4.49E+11	32.42708	9.55E+10	4.33E+10	3.91E+10	7.919E+11
1996	4.83E+11	35.43317	8.82E+10	4.54E+10	4.08E+10	8.839E+11
1997	5.02E+11	36.31329	1.04E+11	4.96E+10	4.45E+10	1.281E+12
1998	5.33E+11	41.25937	1.01E+11	5.34E+10	4.64E+10	9.889E+11
1999	5.78E+11	43.05543	1.25E+11	6.13E+10	5.25E+10	8.152E+11
2000	6.01E+11	44.94161	1.15E+11	6.51E+10	6.09E+10	1.37E+12
2001	6.31E+11	47.18641	1.26E+11	6.52E+10	6.1E+10	2.117E+12
2002	6.56E+11	48.61032	1.31E+11	7.85E+10	7.35E+10	2.13E+12
2003	7.08E+11	46.58328	1.62E+11	9.51E+10	9.08E+10	1.495E+12
2004	7.63E+11	45.31647	2.34E+11	1.39E+11	1.27E+11	1.843E+12
2005	8.34E+11	44.09998	2.86E+11	1.84E+11	1.61E+11	2.194E+12
2006	9.11E+11	45.30701	3.4E+11	2.3E+11	2E+11	5.806E+12
2007	1E+12	41.34853	4.71E+11	3.03E+11	2.53E+11	6.152E+12
2008	1.04E+12	43.50518	4.35E+11	3.51E+11	2.89E+11	1.113E+13
2009	1.13E+12	48.40527	4.96E+11	3.47E+11	2.74E+11	8.852E+12
2010	1.25E+12	45.72581	6.33E+11	4.5E+11	3.75E+11	5.764E+12
2011	1.33E+12	46.67047	6.64E+11	5.68E+11	4.47E+11	6.835E+12
2012	1.37E+12	53.43723	6.56E+11	5.81E+11	4.39E+11	7.905E+12

المصدر: البنك الدولي ٢٠١٢ وباستخدام برنامج Excel



ملحق البيانات المستخدمة : جدول (٣)

Year	Ln GDP	Ln Exchange	Ln Investment	Ln Import	Ln Export	Ln FDI IND
1980	26.0412	2.06	24.2558	23.5697	23.16035	23.96992
1981	26.0996	2.16	24.4846	23.5317	23.16436	24.13997
1982	26.1337	2.25	24.5306	23.5171	23.20895	23.89434
1983	26.2041	2.31	24.5167	23.5647	23.26812	21.33298
1984	26.2416	2.43	24.5626	23.52	23.31334	22.62596
1985	26.2928	2.52	24.7402	23.6012	23.22613	24.29285
1986	26.3395	2.53	24.8083	23.5847	23.28342	24.37516
1987	26.3783	2.56	24.8849	23.6925	23.47301	24.88981
1988	26.4703	2.63	24.9992	23.8194	23.60806	24.07622
1989	26.528	2.79	25.0002	23.9069	23.75681	25.15206
1990	26.5819	2.86	25.1221	24.024	23.84297	25.06197
1991	26.5924	3.12	24.8474	23.8562	23.8563	24.07609
1992	26.6458	3.25	24.9873	24.0425	23.9614	25.38906
1993	26.6922	3.42	24.8258	24.0345	24.03623	26.15522
1994	26.7567	3.45	25.0702	24.2303	24.20023	26.63123
1995	26.8297	3.48	25.2825	24.4918	24.38859	27.39775
1996	26.9025	3.57	25.2027	24.5378	24.43202	27.50764
1997	26.9422	3.59	25.3651	24.6274	24.51784	27.87887
1998	27.0022	3.72	25.3365	24.7017	24.56114	27.61991
1999	27.0834	3.76	25.5534	24.8393	24.68493	27.4267
2000	27.1224	3.81	25.4676	24.8996	24.83214	27.94611
2001	27.1706	3.85	25.5621	24.901	24.83354	28.38088
2002	27.209	3.88	25.5971	25.0863	25.01991	28.38703
2003	27.2854	3.84	25.8086	25.2779	25.23235	28.03336
2004	27.361	3.81	26.1794	25.66	25.56468	28.24227
2005	27.4498	3.79	26.3791	25.9368	25.80367	28.41679
2006	27.5384	3.81	26.5536	26.1611	26.02145	29.38986
2007	27.6319	3.72	26.8784	26.4364	26.25696	29.44784
2008	27.67	3.77	26.7983	26.5838	26.38935	30.04053



Year	Ln GDP	Ln Exchange	Ln Investment	Ln Import	Ln Export	Ln FDI IND
2009	27.7514	3.88	26.929	26.5731	26.33549	29.81169
2010	27.8517	3.82	27.1732	26.8325	26.65113	29.38272
2011	27.9131	3.84	27.2214	27.0656	26.82655	29.55304
2012	27.9449	3.98	27.2093	27.0877	26.80742	29.72335

المصدر: البنك الدولي ٢٠١٢ وباستخدام برنامج Excel



The Impact fluctuations of Exchange rates on India Economic growth for the period (1980-2012)

Rafah Adnan Najem

Lecture

Economic Department

Administration And Lecture

College

University of Mosul

Anwar Saeed Ebrahim

Assist. Lecture

Economic Department

Administration And

Lecture College

University of Mosul

Abstract

The Research advancement by hypothesis that the Impact fluctuations of exchange rates contribute significantly to assess changes in the rates of economic growth from its effect on (Export, Import, Domestic Investment , Foreign direct investment) and adopted in the link between the descriptive and quantitative, the first based on theoretical studies, While the practical side adopted to the methods of economical, which is based on the methods of econometric and analysis showed positive significant for both the Exchange rate and Domestic Investment and India Imports, while characterized Exports its impact FDI positively very weak, and the impact of with significant negatively in the economic growth when you exit suddenly and spread from his host country.

Key words: Exchange rate, Export, Import, Domestic Investment, Foreign Di.

الهوامش وقائمة المصادر

- ١- سعدون حسين فرحان العنزي، اثر تقلبات سعر الصرف على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في عدد من الدول النامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل ٢٠٠٦، ص ٣.
- ٢ - يمينة درقال، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير وفق اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ٢٠١١، ص ٧٥.
- ٣- مشهور هذلول بربور، العوامل المؤثرة في انتقال اثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن (١٩٨٥-٢٠٠٦)، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، ٢٠٠٨، ص ٦٢-٦٣.
- ٤- عماد محمد علي العاني، ور سعر الصرف في تحديد القدرة التنافسية العالمية الصادرات دولة الإمارات العربية المتحدة، جلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، لعدد الرابع، بغداد، العراق، ٢٠٠١، ص ١٢٥.
- ٥- العقريب، كمال، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات- حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة سعد دحلب، لبليدة، الجزائر، ٢٠٠٦، ص ٢٢-٢٤.
- ٦- شهر، لمصدر السابق، ص ٦٤.
- ٧- العقريب، المصدر السابق ص ٢٣.
- ٨ - حي الدين كجوك، سياسة سعر الصرف في مصر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية، ٢٠٠٢، ص ١٦٥.
- 9-Ingram, James C. & Robert M. Dunn, " International Economics, 3rd Ed, New York: John Wiley & sons, Inc, 1993, Page: 273.
- ١٠- مشهور، المصدر السابق، ص ٦٩.
- ١١- سعيد صحراوي، محددات سعر الصرف، دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي بالجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، الجزائر، ٢٠١٠، ص ١٣.
- ١٢- مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبية، دار غريب للنشر، القاهرة، مصر، ١٩٩٧، ص ١٢٩.
- ١٣- شامية، أرشيد عبد المعطي، فوزي الخطيب، النقود والمصارف، الطبعة الأولى، جامعة القدس المفتوحة، عمان، الأردن، ١٩٩٣، ص ٢٨٥.
- ١٤- بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية- مؤسسة الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر الحجار، ٢٠٠٢، ص ١٣٧.
- ١٥- عبد القادر السيد، الاقتصاد الدولي - النظرية والسياسات دار الفكر، عمان، الأردن، ٢٠١١، ص ١٧٧.



- ١٦- وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، ٢٠٠١، ص ٢١٤.
- ١٧- أحمد شامية وآخرون مصدر سابق، ١٩٩٣، ص ٢٨٤.
- ١٨- معروف، هوشيار، تحليل الاقتصاد الدولي- المجلد الطبعة الأولى، دار جريز للطباعة والنشر عمان، الأردن، ٢٠٠٦، ص ٣٠٤.
- ١٩- نفس المصدر، ص ٣٠٤.
- ٢٠- خليل سامي، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ٢٠٠٥، ص (٨٨-٨٧).
- ٢١- عناتي السعيد، ٢٠٠٦، أثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهةها، حالة مؤسسة الملح بالسكر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر. ص ٥٥.
- ٢٢- حسين العمر، تأثير عرض النقد وسعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الكويتي، مجلة جامعة الملك سعود، العلوم الإدارية (٢)، الرياض، السعودية، ١٩٩٧، ص ٣٣٥.
- ٢٣- نفس المصدر، ص ٣٣٦.
- ٢٤- عباس، صباح نوري، أثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٥، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد ١٧، بغداد، العراق، ٢٠٠٨، ص ٦٤.
- ٢٥- نفس المصدر، ص ٦٥.
- ٢٦- صحراوي، المصدر السابق، ص ٢٥.
- ٢٧- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية " الطبعة الأولى ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٣، ص ١١.
- ٢٨- عبد القادر، نفس المصدر، ص ١٢.
- ٢٩- إحصاءات منظمة بنك التنمية الآسيوي (www.adb.org/statistic)
- ٣٠- إصدارات البنك الدولي، بيانات الهند، ٢٠١٢.
- ٣١- صحراوي، المصدر السابق، ٢٥.
- ٣٢- موقع الانترنت (<http://ar.wikipedia.org/wiki>).
- ٣٣- إحصاءات منظمة بنك التنمية الآسيوي، مصدر سابق.
- ٣٤- منشورات البنك الدولي- بيانات الهند، ٢٠١٢.
- ٣٥- إحصاءات منظمة بنك التنمية الآسيوي، مصدر سابق.
- ٣٦- مركز الدراسات الإستراتيجية، التخطيط الاستراتيجي للدول، الإصدار التاسع والعشرون، جامعة الملك عبد العزيز، الرياض، السعودية، ٢٠١٠، ص ٩١.



٣٧- خالد حمادي حمدون، اثر الخصخصة في معدلات التضخم وانعكاسها على معدلات النمو الاقتصادي في تجارب دولية مختارة، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل ٢٠٠٦، ص ١٠٤، * إذ يتم احتساب المرونة في الدالة اللوغارتمية وفق القانون الآتي:

$$ep = \frac{\beta i}{Y}$$

٣٨- عادل عبد الغني محبوب، ١٩٨٢، الاقتصاد القياسي، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، ص ٢٣.